

النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني

يسود اعتراف قوي بوجوب تلبية عملية إصلاح القطاع الأمني للاحتياجات الأمنية المختلفة للرجل والمرأة والفتاة والصبي. كما ويعتبر ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي مفتاح فعالية ومساءلة القطاع الأمني والملكية المحلية وشرعية عمليات إصلاح القطاع الأمني وتعتبر مذكرة التطبيق هذه بمثابة مقدمة موجزة لمزايا ادخال المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في عملية الرقابة البرلمانية. وكما وتقدم معلومات عملية لكيفية القيام بذلك.

وتعتمد هذه المذكرة على تقرير مطول، وكلاهما جزء من رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني. وحيث أن الهدف من رزمة الأدوات هذه هو إعداد مقدمة موجزة عن المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتقديمها إلى ممارسي وصانعي سياسات إصلاح القطاع الأمني، تم تضمينها ١٢ أداة مع مذكرات عملية مكملة لها (أنظر معلومات أخرى).

لماذا تعتبر النوع الاجتماعي امرا مهما للرقابة البرلمانية؟

يقصد بعبارة "النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني" أن تقوم السلطة التشريعية بممارسة الرقابة البرلمانية عن طريق إقرار قوانين تحدد وتنظم الخدمات الأمنية وحدود سلطاتها وعن طريق اعتماد المخصصات الملائمة لها في الموازنة. وقد تشمل هذه الرقابة تعيين محقق شكاوى أو لجنة برلمانية يكون من مهامها التحقيق في الشكاوى المقدمة من الجمهور^١.

ويشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الأدوار والعلاقات والسمات الشخصية والمواقف والسلوكيات والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل. وعلى ذلك يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ "الجنس" إلى الاختلافات البيولوجية بين الأنثى والذكر. وتتنوع أدوار النوع الاجتماعي تنوعاً هائلاً ضمن الثقافات وعبرها وقد تتغير بمرور الزمن، كما لا يشير لفظ "النوع الاجتماعي" إلى المرأة والرجل فحسب بل يشمل العلاقات بينهما.

يساعد إدخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني في إنشاء مؤسسات ووضع سياسات أمنية تتسم بالشفافية والفعالية والمساواة

السياسات الأمنية الشاملة المستندة إلى الاحتياجات

تقع على عاتق أعضاء البرلمان باعتبارهم الممثلين المنتخبين لناخبهم مسؤولية ضمان تلبية الاحتياجات الأمنية للنساء والرجال والأولاد والبنات وادخالها في صلب السياسة الأمنية، حيث يواجه كل منهم تهديدات أمنية مختلفة. وعلى سبيل المثال، يعتبر العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك الاتجار بالبشر والعنف من الشريك في العلاقة الحميمة والاعتداء الجنسي والعنف ضد مثلي الجنس، أحد أكثر التهديدات على الأمن الإنساني على مستوى العالم.

تساعد عمليات اتخاذ القرار التشاركية التي تساهم فيها مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية في المجتمع المدني، بما فيها المنظمات النسائية، في التوصل إلى إجماع عام على الأولويات الأمنية ومضاغفة تجاوب وشرعية السياسات الأمنية، والهيئات الأمنية والبرلمان نفسه.

المحتويات

لماذا يعتبر النوع الاجتماعي أمراً مهماً في الرقابة البرلمانية؟

كيف يمكن ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية؟

التحديات والفرص المتاحة إبان فترة ما بعد النزاع

تساؤلات حول الرقابة البرلمانية معلومات أخرى



الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة



هيئات القطاع الأمني الفاعلة عملاً

- بإمكان البرلمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة تمثيل المرأة داخل هيئات القطاع الأمني والمناصب الحكومية ذات الصلة، والتي اثبتت تمتعها بمزايا عملية متعددة.
- يلعب البرلمان دوراً حيوياً في منع التمييز، والتحرش الجنسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومساءلة هيئات القطاع الأمني عنها.

اتخاذ القرارات البرلمانية الممثلة

- بإمكان المناصفة في اعداد النساء والرجال في عضوية البرلمانات، بما في ذلك عضوية اللجان المختصة بالأمن والدفاع، العمل على تعزيز مشروعية وعدالة البرلمانات. وتشير التقديرات إلى أنه في عام ٢٠٠٧م كانت نسبة ٨٢,٦٪ من أعضاء البرلمانات في العالم هم من الرجال.^٢

الإطار رقم ١ وضع سياسات أمنية متجاوبة مع النوع الاجتماعي في جنوب أفريقيا^٣

وفي عام ١٩٩٦ وضع لوري ناثان (Laurie Nathan) من جامعة كيب تاون صياغة الورقة البيضاء بشأن الدفاع القومي لجمهورية جنوب أفريقيا، وكانت المسودة الأولى للورقة قد جوبهت بتعليقات كثيرة من جانب منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلس الدفاع. وقد تضمنت تركيزاً على الأمن الإنساني وأكدت على إيجاد ثقافة مؤسسية غير عنصرية، بما في ذلك التزاماً من جانب وزارة الدفاع بتحديد الممارسات والمواقف التمييزية داخل القوات المسلحة والقضاء عليها. كما ودعت إضافة إلى ذلك إلى ضرورة اتخاذ إجراء تصحيحي إيجابي ووضع برامج للفرص المتكافئة، وكذلك الإقرار بحقوق المرأة في شغل جميع الرتب والوظائف، بما في ذلك الأدوار القتالية.

كما ودعت الورقة البيضاء إلى إجراء مراجعة للدفاع لإلقاء الضوء على التفاصيل العملية، مثل المبادئ الرئيسية وتشكيل القوات والخدمات اللوجستية والأسلحة والموارد البشرية والتجهيزات. وفي ظل الإلحاح الشديد من جانب عضوات البرلمان وجهات أخرى، فقد نادت اللجنة البرلمانية المشتركة الدائمة إلى عقد مشاورات وطنية كجزء من عملية مراجعة الدفاع. كما وتم اتخاذ عدة إجراءات لضمان المشاركة العامة، بما في ذلك استخدام الطائرات والحافلات العسكرية لنقل قادة المجتمع والزعماء الدينيين وناشطي المنظمات غير الحكومية وممثلي المنظمات النسائية إلى الاجتماعات وورش العمل الإقليمية.

كما وكان للمنظمات النسائية ذات القاعدة الشعبية دوراً حيوياً في جذب الانتباه إلى القضايا التي تم تجاهلها في

العهد السابق، مثل التأثير البيئي لاستخدامات الجيش والتحرش الجنسي بالنساء من جانب أفراد الجيش. ومن أجل التعامل مع هذه القضايا، فقد تم تشكيل لجنين فرعيين داخل سكرتارية الدفاع. وبعد عملية استمرت لعامين، ساعدت المراجعة التشاركية للدفاع في بناء إجماع وطني حول قضايا الدفاع والشرعية العامة للمؤسسات الأمنية الجديدة.

التخصيص العادل للموازنة وإدارة الموارد

- يؤدي تحليل النوع الاجتماعي للموازنات وإدارة الموارد إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة والتوزيع العادل للمخصصات في تلبية الاحتياجات الأمنية المختلفة للرجال، والنساء، والبنات والأولاد.

الامتثال للالتزامات التي تملئها القوانين والمواثيق الدولية

يعتبر ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني مسألة ضرورية للانصياع للقوانين والمواثيق والمعايير الدولية والإقليمية الخاصة بالنوع الاجتماعي وأثره على الأمن، ومنها:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)
- إعلان ومنهاج عمل بكين (١٩٩٥)

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ملحق رزمة الأدوات بشأن القوانين والمواثيق الدولية والإقليمية.

كيف يمكن ادخال النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية؟

تختلف طبيعة التحديات والفرص التي تتطلب الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني من دولة إلى أخرى. فكل اقتراح من المقترحات التالية الداعية لادخال مسائل النوع الاجتماعي يحتاج إلى تكييفه وفقاً لسياق الإصلاح المحدد في كل دولة على حدة:

صياغة سياسات أمنية شاملة مستندة إلى الاحتياجات العملياتية التشاركية

- إجراء مشاورات عامة واسعة النطاق. بما في ذلك المنظمات النسائية والرجالية. بشأن السياسات الأمنية
- وضع آليات للحوارات العامة. كالمجلسات العامة.
- قيام أعضاء البرلمان بتخصيص بعض وقتهم للاستماع إلى هموم المنظمات النسائية في المناطق الحضرية والريفية

■ القوانين والسياسات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي

- إدخال مضامين متعلقة بالنوع الاجتماعي في القوانين والسياسات الأمنية؛ كالتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وتشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية للرجل والمرأة في مؤسسات القطاع الأمني.
- استخدام لغة شاملة للنوع الاجتماعي (ضباط الشرطة) ولغة خاصة بالنوع الاجتماعي (أفراد الجيش للذكور والإناث) كلما كان ذلك ملائماً.
- طلب مشورة خبراء النوع الاجتماعي في صياغة ومراجعة السياسات الأمنية.
- عقد مؤتمر حزبي خاص بالنوع الاجتماعي. يشمل أعضاء البرلمان الإناث والذكور. وذلك لنشر الوعي بمسائل النوع الاجتماعي.
- إجراء تقييم لمدى تأثير النوع الاجتماعي على السياسات الأمنية الحالية والمقترحة.

■ التدريب على النوع الاجتماعي واختصاصات واضعي السياسات الأمنية

- ضمان حصول أعضاء البرلمان والعاملين معهم، وخاصة أعضاء اللجان الأمنية والعسكرية، على تدريبات متعلقة بمسائل النوع الاجتماعي والأمن.
- ضمان إدخال مسائل النوع الاجتماعي في اختصاصات عمل اللجان الأمنية والعسكرية.

تعزيز فعالية هيئات القطاع الأمني

■ مبادرات زيادة استقطاب وتثبيت استمرارية وترقية المرأة داخل هيئات القطاع الأمني

- الدعوة لوضع أهداف محددة لإستقطاب المرأة وتثبيت استمراريته.
- تغيير سياسات وممارسات الموارد البشرية لايجاد توازن أفضل في الحياة العملية.
- تكليف و/أو طلب بيانات مصنفة حسب الجنس بشأن توجيه النوع الاجتماعي وتشكيل هيئات القطاع الأمني.
- طلب تحليل أسباب التسرب الطالبات الإناث من كليات الشرطة والجيش، وكذلك في المراحل اللاحقة أسباب التسرب من العمل، ومراقبة المبادرات الهادفة إلى تثبيت إستمرارية المرأة في وظيفتها.

■ التدريب على النوع الاجتماعي لأفراد القطاع الأمني

- ضمان حصول جميع منتسبي القطاع الأمني على التدريب المناسب على النوع الاجتماعي.

■ تشريع شامل للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

- مراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية والمحلية فيما يتعلق بالقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك داخل هيئات القطاع الأمني.
- ضمان وضع تشريعات وسياسات وخطط عمل وطنية هادفة للقضاء على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي مع التركيز على المسؤوليات المحددة المنوطة بتطبيق القانون والقضاء ونظام العقوبات.

■ إخضاع المؤسسات الأمنية وأفرادها للمساءلة لمنع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومعالجته

- ضمان وضع تشريعات ومدونات قواعد سلوك واضحة بشأن مسؤولية أفراد القطاع الأمني عن التصدي الداخلي لإنتهاكات حقوق الإنسان والتجاوب معها، بما فيها الإجراءات التأديبية.
- مراقبة الشكاوى والتحقيقات والمعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القطاع الأمني.
- تقديم استفسارات وإجراء دراسات حول طبيعة ومعدلات حدوث التحرشات الجنسية والأشكال الأخرى للعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي داخل مؤسسات القطاع الأمني.

■ محققو الشكاوى

- النظر في إنشاء وظيفة، مثل وظيفة محقق الشكاوى، تكون له سلطات محددة للرقابة على ادخال مسائل النوع الاجتماعي ضمن مؤسسة الدفاع والمؤسسات الأمنية الأخرى.
- ضمان تمتع مكتب محقق الشكاوى بالصلاحيات والخبرات المناسبة للتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، ويشمل ذلك وجود فريق في النوع الاجتماعي وخبراء في النوع الاجتماعي.

لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها داخل البرلمان

■ زيادة تمثيل المرأة داخل البرلمان

- تحديد حصص سواء في الدستور أو التشريعات أو المجموعات التطوعية، وإصلاح النظم الانتخابية

ويضم التقرير السابع أيضاً:

– أمثلة للأشكال المختلفة من الحصص المخصصة للمرأة.

– إستراتيجيات عملية للتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

– طرق تخصيص موازنات النوع الاجتماعي.

التحديات والفرص المتاحة ما بعد النزاع

عادة ما يكون دور الرقابة البرلمانية إبان مرحلة ما بعد النزاع ضعيفاً تماماً. ومع ذلك، تكون أمام البرلمان فرصة للقيام بأدوار ايجابية لضمان إدخال مسائل النوع الاجتماعي في عملية إرساء دعائم الأمن وإعادة هيكلة هيئات القطاع الأمني.

التحديات التي تواجه إدخال مسائل النوع الاجتماعي

■ قد يضعف دور وسلطة البرلمان بشدة، وخصوصاً فيما يتعلق بالرقابة على المؤسسات الأمنية، كالجيش مثلاً.

■ نظراً لأن القطاع الأمني غاية في التعقيد، فليس من السهل تمتع جميع أعضاء البرلمان بالوعي أو الخبرات الكافية للرقابة الفاعلة، وخصوصاً في مرحلة ما بعد النزاع.

■ قد ينظر أعضاء البرلمان ومؤسسات القطاع الأمني إلى منظمات المجتمع المدني على أنها خصوم سياسية، وبالتالي يدفعهم للتحسس من التعاون مع المنظمات النسائية.

■ قد ينجم عن المشاركة في مجال السياسة وفي قوات الأمن أعراض جانبية سلبية ناشئة عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الماضية. وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد التوجهات الهادفة لزيادة مشاركة المرأة.

■ قد تكون هناك مقاومة لوضع مسائل النوع الاجتماعي، مثلاً العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، على رأس الأولويات، خصوصاً عند النظر إلى تهديدات أمنية أخرى على أنها أكثر إلحاحاً.

الفرص المتاحة لإدخال مسائل النوع الاجتماعي

■ بإمكان أعضاء البرلمان تأييد إشراك المرأة (من خلال عضوات البرلمان) في مفاوضات السلام وإدخال مسائل النوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام. وغالباً ما تشكل اتفاقيات السلام الاطار العام لإصلاح القطاع الأمني.

■ تمثل الرقابة على عمليات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج نقطة البداية لضمان التلبية المناسبة

وتوفير الدعم للمرشحات الإناث وبناء قدراتهن.

– زيادة وعي ممثلي الأحزاب السياسية والجمهور بشأن أهمية تمثيل المرأة في مجال السياسة.

تحقيق التوازن القائم على أساس النوع الاجتماعي في اللجان المختصة بالأمن والدفاع

– إقرار تشريع يدعو إلى زيادة مشاركة أعضاء البرلمان الإناث في اللجان المختصة بالأمن (انظر الجدول رقم ٢).

– النظر في وضع أهداف أو حصص إستراتيجية لمشاركة المرأة في جميع تشكيلات اللجان.

لتعزيز التخصيص العادل للموازنة وإدارة الموارد

تخصيص موازنة النوع الاجتماعي

– إجراء مراجعة نوع اجتماعي للموازنات المقترحة والحالية لضمان التمويل الكافي للتعامل مع الاحتياجات الأمنية للنساء والرجال والأولاد والبنات.

– إدخال مسائل النوع الاجتماعي في الموازنة المقترحة.

الإطار رقم ٢ إسرائيل: التمثيل العادل في إتخاذ قرارات السياسات الأمنية^٤

في عام ٢٠٠٥م، أقر الكنيست البرلمان الإسرائيلي تعديلاً على قانون التمثيل المتكافئ للمرأة الصادر في عام ١٩٥٦م، والذي يقضي بإدخال المرأة في فرق العمل المعينة للإعداد للمفاوضات الداخلية أو الخارجية أو مفاوضات السلام والسياسة. وقد تقدمت اثنتان من أعضاء البرلمان بهذا القانون بالتعاون مع منظمة "إيشا الديرشا" (Isha L'Isha)، وهي إحدى المنظمات النسائية ذات القاعدة الشعبية العريضة. ومن أجل إقرار القانون، تم تشكيل تحالف خاص من المنظمات النسائية والسلام وتم إطلاق حملات ضغط وحملات إعلامية واسعة لهذا الغرض.

النوع الاجتماعي ومشتريات الدفاع

– ضمان تخصيص أموال للإنفاق على الملابس والتجهيزات التي تناسب المرأة وتخصيص مرافق خاصة بها، وكذلك متطلباتها للرعاية الصحية التناسلية.

– ضمان حظر اللوائح الخاصة بتجارة الأسلحة الوطنية التعامل مع الأنظمة أو الأفراد الذين يرتكبون عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي.

تغيرت أفغانستان من دولة تُنتهك فيها حقوق المرأة بشكل سافر إلى دولة تضمن مساواة النوع الاجتماعي بموجب القانون. وفي مجال التمثيل السياسي، يضمن الدستور الجديد إشراك المرأة رسمياً في عمليات اتخاذ القرار السياسي، حيث تنص المادة ٨٣ بأنه يتعين انتخاب مرشحتين على الأقل من كل ولاية في البرلمان. وقد تم تنفيذ هذه المادة من الدستور بنجاح. وفي انتخابات سبتمبر عام ٢٠٠٥، تم انتخاب ٦٩ امرأة تمثلن ما نسبته ٢٧٪ من ٢٤٩ هم عدد أعضاء مجلس الشعب الأفغاني. وبالمثل، يضمن دستور العراق، المصادق عليه في شهر أكتوبر ٢٠٠٥م، أن تشكل المرأة ربع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٧٥ مقعداً. وكما تم العمل بنظام الحصص في العراق أيضاً. وعقب الانتخابات التي جرت في شهر ديسمبر عام ٢٠٠٥، شكلت المرأة ربع مجلس النواب الوطني. وتعتبر نتائج الانتخابات التي جرت في هاتين الدولتين ذات دلالة وأهمية، خاصة في منطقة يشيع فيها قلة تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات السياسية، وفي بعض الحالات تعاني من افتقارها لكامل حقوق المواطنة.

متجاوبة مع النوع الاجتماعي، بما في ذلك بناء قدرات النوع الاجتماعي لدى أعضاء البرلمان من الذكور والإناث.

لإحتياجات قدامى المحاربين من الذكور والإناث.

■ بإمكان الدور التشريعي والرقابي وصلاحيات تخصيص الموازنة التي يتمتع بها أعضاء البرلمانات التأثير في الإصلاحات المتجاوبة مع النوع الاجتماعي في قطاع العدالة ونظام العقوبات.

■ توفر عمليات إصلاح القطاع الأمني فرصة لأعضاء البرلمان لضمان معالجة مسائل النوع الاجتماعي، بما فيها العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وكذلك ضمان اتخاذ إجراءات محددة لجهة توظيف المرأة.

■ يوفر التحول في السياسة الانتخابية في مراحل ما بعد النزاعات، والبرلمان في حد ذاته، فرصة لتنفيذ إجراءات لزيادة نسبة أعضاء البرلمان من الإناث (بما في ذلك عضوية اللجان المختصة بالدفاع والأمن) ووضع آليات للتشاور مع منظمات المجتمع المدني.

■ قد ترغب الجهات المانحة في دعم عمليات إصلاح

٩ تساؤلات حول الرقابة البرلمانية

تشمل التساؤلات الرئيسية المطروحة للتحقق من مدى إدخال مسائل النوع الاجتماعي في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني ما يلي:

■ هل تلقى البرلمانيون الأعضاء في اللجان المختصة بالأمن والدفاع تدريباً لبناء قدراتهم على النوع الاجتماعي، كالتدريب والايجاز حول مسائل النوع الاجتماعي؟

■ هل توجد هيكلية رسمية و/أو غير رسمية ملائمة للتشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن القضايا الأمنية، بما في ذلك المنظمات النسائية؟

■ ما هي النسبة التمثيلية لأعضاء البرلمان من الذكور والإناث في اللجان المختصة بالأمن والدفاع؟

■ هل تم إنشاء مكتب للتحقيق في الشكاوى وهل يتمتع بالسلطة والقدرة على التعامل مع مسائل النوع الاجتماعي؟

■ هل تم اتخاذ الإجراءات الملائمة لزيادة تمثيل المرأة داخل البرلمان، مثل أنظمة الحصص لدعم المرشحات الإناث؟

■ هل تم إقرار التشريعات اللازمة لضمان المشاركة الكاملة والعادلة للنساء والرجال داخل هيئات القطاع الأمني؟ وهل هناك تشريعات مناسبة لمعالجة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟

■ هل تم عقد مؤتمرات حول النوع الاجتماعي / نسائي؟ هل تمت مناقشة المسائل الأمنية في هذا المؤتمر؟

■ هل تم تطبيق تحليل النوع الاجتماعي للموازنة على المخصصات المتعلقة بالأمن؟؟

رزمة أدوات النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني

المصادر

- ١- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الأمني
- ٢- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح جهاز الشرطة
- ٣- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع الدفاع
- ٤- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح قطاع العدالة
- ٥- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح القطاع الجنائي
- ٦- النوع الاجتماعي وأثره في إصلاح إدارة الحدود
- ٧- النوع الاجتماعي وأثره في الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني
- ٨- النوع الاجتماعي وأثره في صناعة سياسة الأمن القومي
- ٩- النوع الاجتماعي وأثره في رقابة المجتمع المدني على القطاع الأمني
- ١٠- النوع الاجتماعي وأثره في القوات العسكرية وشركات الأمن الخاصة
- ١١- النوع الاجتماعي وأثره في تقييم إصلاح القطاع الأمني ومراقبته وتحليله
- ١٢- النوع الاجتماعي وأثره في تدريب عناصر القطاع الأمني ملحق خاص بالقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية

يمكن الحصول على هذه التقارير ومذكرات التطبيق العملي لها من المواقع الإلكترونية التالية:

www.dcaf.ch

قامت بإعداد مذكرة التطبيق العملي هذه موجيها تاكشيتا (Mugijho Takeshita) من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة إستنادا إلى التقرير السابع الذي قامت بتأليفه إلجا لوسياك (Ilja Luciak).

Byanyima, W. and Wehner, J. - *Parliament, the Budget and Gender - IPU Handbook for Parliamentarians N° 6*, 2004.

Born, H., Fluri, P. and Johnson, A. eds. - *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices*, DCAF and IPU, 2003 (available in 40 languages).

Freeman, M. - *Making Reconciliation Work: the Role of Parliaments - IPU Handbook for Parliamentarians N° 10*, 2005.

المنظمات

Association of European Parliamentarians for Africa (AWEPA) – www.awepa.org

iKNOW Politics: International Knowledge Network of Women in Politics – www.iknowpolitics.org

Initiative for Inclusive Security – www.huntalternatives.org/pages/7_the_initiative_for_inclusive_security.cfm

International Institute for Democracy and Electoral Assistance – www.idea.int

Inter-Parliamentary Union – www.ipu.org

التذييل

- IPU, *Women in Politics*. <http://www.ipu.org/wmn-e/suffrage.htm>; Mosadiq, *The New Afghan Constitution*.

- ١ DCAF and IPU, *Parliamentary Oversight of the Security Sector: Principles, Mechanisms and Practices*, DCAF and IPU, 2003, p. 22.

http://www.dcaf.ch/oversight/_publications.cfm?navsub1=12&navsub2=3&nav1=3

- ٢ IPU, *Women in National Parliaments*, 31 Oct. 2007. <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>

- ٣ Anderlini, S.N. and Conaway, C.P., *Negotiating the Transition to Democracy and Reforming the Security Sector: The Vital Contributions of South African Women*, (Initiative for Inclusive Security: Washington DC), 2004, pp.17-18; 23-25.

- ٤ Isha L'Isha News Release (21 July 2005), *Parliament/ Knesset Passes New Law Mandating Inclusion of Women for Peace and Security Negotiations & Policy*. <http://www.peacewomen.org/news/Israel-OPT/July05/Knesset.html>